

ندوة حول اتفاقية تبادل الاعتراف بشهادات المطابقة الموقعة بين وزارتي الصناعة في سوريا ولبنان

- **الزمان** : 20 أيار 2004
- **المكان** : بيروت - الصنائع - مقر غرفة التجارة والصناعة والزراعة
- **تنظيم** : اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان
بالتعاون والتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني

الخميس 20 أيار 2004

الافتتاح:

- كلمة رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان
- كلمة ممثل اتحاد غرف التجارة السورية
- كلمة أمين عام مجلس رجال الأعمال السوري اللبناني
- كلمة أمين عام المجلس الأعلى السوري اللبناني
- كلمة وزير الصناعة في لبنان
- أ. عدنان قصار
- أ. نبيل الجاجة
- أ. روفائيل دبانة
- أ. نصري الخوري
- م. الياس سكاف

المحاضرات:

- الاتفاقية ودورها في تفعيل التبادل التجاري
د. نظير كوسا (مدير عام هيئة المواصفات السورية)
- آلية تطبيق الاتفاقية
بسام القرن (مدير عام معهد البحوث الصناعية في لبنان)
- دور إدارة الجمارك في تطبيق الاتفاقية
جان حطبي (ممثل الجمارك العامة في لبنان)
ناريمان شعرائي (ممثل مدير الجمارك العامة في سوريا)
- تجارب الصناعيين والمصدرين في تطبيق الاتفاقية
رامز بو نادر (جمعية الصناعيين في لبنان)
- مناقشة عامة

الملخص

نظمت هذه الندوة للتعريف بأهمية وضع اتفاقية الاعتراف المتبادل بشهادة المطابقة بين سوريا ولبنان موضع التنفيذ والإجراءات اللازمة المتخذة لتحقيق ذلك، وحث المصدرين والمنتجين في كلا البلدين للحصول على هذه الشهادة، نظراً لما لهذه الاتفاقية من أهمية وفعالية في تسهيل إجراءات التحقق والتفتيش على البضائع واختصار الوقت.

إن لبنان وسوريا توصلا إلى تذليل مجموعة من الصعوبات التي كانت تعترض انسياب السلع بين البلدين بفضل التعاون الجدي بين الجهات المعنية، وهي تجربة تستحق الدعم والتعميم على سائر الدول العربية لتكون نواة إقليمية في إطار النظام العالمي الجديد.

تناولت فعاليات الندوة دور الاتفاقية في تفعيل التبادل التجاري وآلية تطبيقها ودور إدارة الجمارك في ذلك، حيث أن اعتماد سوريا ولبنان لمواصفات معتمدة عالمياً هو دليل على التوجه نحو تطوير البلدين ورفع مستوى الإنتاجية فيهما وبالتالي المستوى المعيشي للشعبين، وإن تبادل الاعتراف بشهادة المطابقة وما تستند إليه من مواصفات وطنية هو تأكيد على وحدة الرؤيا والتوجه نحو غد مشرق ومزدهر لكلا البلدين.

تشكل هذه الندوة الإعلامية خطوة أولى في رحلة طويلة وذلك لإيجاد السبل لمعالجة ارتفاع كلفة استصدار هذه الشهادة والعمل على تخفيضها، والقيام بسلسلة من الندوات الأخرى في مختلف المناطق اللبنانية والسورية بالتعاون مع الغرف المعنية والجهات المتصلة.

ختام فعاليات الندوة جاء بعد استعراض تجارب بعض الصناعيين والمصدرين في تطبيق الاتفاقية ومجموعة من الآراء البناءة المفيدة وخلصت إلى التوصيات الآتية:

1. مخاطبة إدارتي الجمارك العامة في كلا البلدين في تطبيق مبدأ الاعتراف بشهادات المطابقة عملياً من حيث قبولها وتسهيل حركة البضائع والمنتجات المرفقة بمثل هذه الشهادة.
2. تشكيل نقطة اتصال مباشرة ودائمة بين الجهتين المخولتين بمنح هذه الشهادة في كلا البلدين وذلك بهدف حل كافة المعوقات التي تظهر مستقبلاً وبشكل عاجل.
3. تشكيل لجنة فنية مشتركة تضم ممثلي كلا الجهتين المخولتين بمنح هذه الشهادة إضافة إلى ممثلي الفعاليات الاقتصادية في كلا البلدين وعلى أن تجتمع دورياً بهدف تطوير آلية العمل.
4. الترويج لأهمية هذه الشهادة من خلال الإعلان عنها بشكل دائم في المطبوعات والنشرات الصادرة عن الهيئات العامة والخاصة والمؤسسات الصناعية والتجارية في كلا البلدين.
5. مخاطبة الجهات المانحة لشهادات المطابقة بتخفيض البدلات التي تستوفيها قدر الإمكان لقاء الاختبار والتحليل وإصدار الشهادة وذلك عبر:
 - تحديد معايير المطابقة بالنسبة للسلع المتداولة، بحيث تحدد فعلياً العناصر التحليلية المهمة وكذلك عدد العينات الواجب تحليلها وذلك من قبل هيئة المواصفات والمقاييس السورية في الجمهورية العربية السورية ومعهد البحوث الصناعية في الجمهورية اللبنانية.
 - ترشيد التبادل التجاري بحيث تكون الشحنات من صنف واحد وبكميات كبيرة قدر المستطاع مما يخفض من كلفة التحاليل نسبة لحجم الشحنة.
 - إمكانية انضمام المصانع لنظام شهادات وشارات المطابقة لكامل الإنتاج المتوفر في معهد البحوث الصناعية وهيئة المواصفات والمقاييس السورية عبر المراقبة والفحص الدائم والدوري للإنتاج.
6. تسريع آلية منح شهادات المطابقة عبر:
 - تعبئة نموذج طلب شهادة المطابقة مسبقاً وإعلام الجهة المعنية بذلك أقله أسبوعين قبل موعد التصدير.
 - ضرورة استعلام الصناعيين المعنيين عن المواصفات المتوفرة والمعنية بإنتاجهم في كلا البلدين.